

قطر والإمارات
العربية المتحدة
تصنعان السلام
وتعززانه



كورتني فرير

عن مركز الشرق الأوسط

يبنى مركز الشرق الأوسط على علاقة كلية لندن للاقتصاد و العلوم الاجتماعية الطويلة مع المنطقة، ويوفر محوراً مركزياً لمجموعة واسعة من البحوث حول الشرق الأوسط.

يهدف المركز لتعزيز التفاهم وتطوير البحث الدقيق على المجتمعات والاقتصادات و الأنظمة السياسية والعلاقات الدولية في المنطقة. ويشجع المركز كلاً من المعرفة المتخصصة والفهم العام لهذا المجال الحيوي. للمركز قوة بارزة في البحوث المتعددة التخصصات والخبرات الإقليمية. باعتبارها من رواد العلوم الاجتماعية في العالم، تضم كلية لندن للاقتصاد أقسام تغطي جميع فروع العلوم الاجتماعية. يستخدم المركز هذه الخبرة لتعزيز البحوث المبتكرة والتدريب على المنطقة.

مسؤولية التحرير
نسرين الرفاعي

تصميم
ربال سليمان حيدر

صورة الغلاف
أمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني يتحدث إلى الرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي في الدوحة، قطر، 12 فبراير / شباط 2022.

المصدر: الرئاسة الإيرانية
ZUMA Press Wire / Alamy

The views and opinions expressed in this publication are those of the author(s) and do not necessarily represent those of the London School of Economics and Political Science (LSE), the Middle East Centre or the UK Foreign, Commonwealth and Development Office (FCDO). This document is issued on the understanding that if any extract is used, the author(s) and the LSE Middle East Centre should be credited, with the date of the publication. While every effort has been made to ensure the accuracy of the material in this paper, the author(s) and/or the LSE Middle East Centre will not be liable for any loss or damages incurred through the use of this paper.

The London School of Economics and Political Science holds the dual status of an exempt charity under Section 2 of the Charities Act 1993 (as a constituent part of the University of London), and a company limited by guarantee under the Companies Act 1985 (Registration no. 70527).

قطر والإمارات العربية المتحدة تصنعان السلام وتعززانه

كورتني فريير

مركز الشرق الأوسط

أبريل / نيسان 2022

تم نشر هذا التقرير باللغة الإنجليزية في مارس / آذار 2022

نبذة عن المؤلفة

كورتني فريز زميلة ما بعد الدكتوراة في كلية إيموري، وزميلة زائرة في مركز الشرق الأوسط، الذي تربطه علاقة طويلة مع كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية. وهي أيضاً زميلة غير مقيمة في برنامج السياسة الخارجية في معهد بروكينغز.

موجز

تسعى هذه الورقة إلى تسليط الضوء على الأساليب القطرية والإماراتية في صنع السلام وتعزيزه، واختلافها عن جهود الدول أو المنظمات الدولية الأخرى في هذا المجال. وتمحورت الأسئلة الرئيسة التي استكشفتها الباحثة حول الكيفية الفريدة لتعامل قطر والإمارات العربية المتحدة مع صنع السلام وتعزيزه، وما إذا كانت مشاركتيهما مفيدة في حل النزاعات، وكيف يمكن لـ"مكتب الشؤون الخارجية والكمونولث والتنمية" الاستفادة من اهتمام هذه الدول بهذا المجال.

خلصت الباحثة في هذه الورقة إلى خمس خصائص رئيسة لجهود صنع السلام وتعزيزه، التي تقوم بها هذه الدول الصغيرة والغنية. فأولاً، الدول الصغيرة، على عكس القوى العظمى الإقليمية أو العالمية، تميل إلى أن يكون لها روابط مباشرة أقل بالصراعات نفسها، وبذلك يمكنها أن تكون انتقائية بشأن الحالات التي تشارك بها. ثانياً، كلتا الدولتين تستفيدان من الثروة الهيدروكربونية الهائلة التي تساعدهما على تحقيق أهدافهما الطموحة في الخارج. ثالثاً، تميل الجهود المبذولة لحفظ السلام في الدول التي تم تحليلها في الورقة إلى أن تنقاد بالرغبة في إبراز نفسها في الخارج، وهو أمر يتعلّق ببناء الدولة من خلال السياسة الخارجية. رابعاً، من المرجح أن يتسارع الاتجاه نحو مشاركة قطر والإمارات العربية المتحدة في صنع السلام وتعزيزه إقليمياً، فضلاً عن البناء المحتمل للقدرات العسكرية، وذلك بالنظر لتصورات الانسحاب البريطاني والأمريكي من المنطقة. خامساً، إن الافتقار إلى العمق المؤسسي في هاتين الدولتين الصغيرتين يعني أن السياسات يتم التخلي عنها في بعض الأحيان بسرعة ودون تفسير، وأن للعلاقات الشخصية أهمية بالغة.

المؤلفة: كورتنى فريير
محررة السلسلة: ماتيجا بيتر
مديرة التحرير: ميا فورلونج

منصة دليل السلام وحل النزاعات (PeaceRep)

كلية الحقوق
الكلية القديمة
جامعة إدنبرة
ساوث بريدج
إدنبرة
EH8 9YL

الهاتف: +44 (0)131 651 4566

الفاكس: +44 (0)131 650 2005

البريد الإلكتروني: peacerep@ed.ac.uk

PeaceRep.org

تويتر: [@Peace_Rep](https://twitter.com/Peace_Rep)

فيسبوك: <https://www.facebook.com/PeaceRepResearch>

لينكد إن: <https://www.linkedin.com/company/peacerep/>

إنستغرام: https://www.instagram.com/peace_rep/

يأتي هذا البحث نتاجاً للأبحاث والدراسات التي أجرتها "منصة دليل السلام وحل النزاعات" (PeaceRep)، وبتمويلٍ من المساعدات البريطانية المقدمة من قبل "مكتب الشؤون الخارجية والكونولث والتنمية" لصالح البلدان النامية. لا تُعبّر المعلومات والآراء الواردة في هذا البحث إلا عن رأي كاتبها، وهي لا تمثل بالضرورة وجهات نظر "مكتب الشؤون الخارجية والكونولث والتنمية". وأي استخدام لهذا العمل يجب أن ينال القبول والموافقة من المؤلفين ومن "منصة دليل السلام وحل النزاعات".

عن السلسلة: تبحث سلسلة التحولات العالمية في الانقسات في النظام العالمي وكيف تؤثر على السلام والمستوطنات الانتقالية. تستكشف هذه السلسلة لماذا وكيف تتدخل الجهات الخارجية المختلفة - الدول والحكومات و الجهات غير الحكومية - في النزاعات، وكيف يعدون أنفسهم كمساهمين في الحد من الصراع ومخاطر النزاع. تقيّم السلسلة بشكل نقدي نمو وتنوع الاستجابات العالمية والإقليمية للصراعات المعاصرة. كما تبحث عن الكيفية التي تتعامل بها الأطراف الفاعلة المحلية مع تعدد الوسطاء وبناءة السلام وكيف يؤثر ذلك على نتائج الصراع والحوكمة بعد انتهاء الصراع.

النتائج الرئيسية

ترد الخصائص الرئيسية الآتية في الجهود التي تبذلها قطر والإمارات العربية المتحدة في صنع السلام وتعزيزه، والتي سنفصل فيها أدناه.

- قطر والإمارات العربية المتحدة هما دولتان صغيرتان، وليستا قوتين عظميين عالميتين. ولذلك يمكن لهما أن تكونا، كما هما بالفعل، انتقائيتين بشأن المنطقة والكيفية اللتين تنخرطان فيهما في جهود صنع السلام وتعزيزه. ولعل «أين وكيف تنخرطان في الصراعات»؛ يشير بوضوح إلى مصالح سياستيهما الخارجية على نطاق أوسع. ففي قطر، غالباً ما يتم الاختيار وفقاً للمعتقدات الدينية المشتركة أو التراث العربي المشترك. أما في الإمارات العربية المتحدة، فيتم اتخاذ القرارات بشكل أكثر شيوعاً وفقاً للمصالح الاقتصادية الإستراتيجية أو لدعم الجماعات القومية العلمانية.
- تتميز قطر والإمارات العربية المتحدة بأنهما دولتان صغيرتان، ونظراً لثرائهما؛ فإنه يمكنهما الانخراط في «دبلوماسية دفتر الشيكات»، في محاولة للتوسط في الصراعات، وهي سياسة غالباً ما تكون قصيرة النظر وغير مستدامة على المدى الطويل، لافتقارها إلى آليات التنفيذ والأنظمة المؤسسية لدعم صنع السلام وتعزيزه. غير أنه يمكن استخدام هذه الأموال على نحو أكثر إيجابية للمساعدة في تمويل الاستخدام المحتمل للتكنولوجيا الجديدة وأبحاثه، مثل المركبات الجوية المسيرة في مجال صنع السلام وتعزيزه.
- تستخدم قطر والإمارات العربية المتحدة، باعتبارهما دولتين مستقلتين جديدتين نسبياً، قراراتهما المتعلقة بالسياسة الخارجية بوصفها كفاءة سياسية في إدارة الحكم، أو جزءاً من العلامة التجارية الوطنية. ونتيجة لذلك، فإن كسب اهتمام وسائل الإعلام من خلال توقيع اتفاق أو إكمال عقود الاستثمار؛ قد يكون أفضل من السعي لتحقيق نتائج طويلة الأجل، أو تخفيف حدة الصراع من خلال معالجة جذور الصراعات في كل من الشرق الأوسط وأفريقيا.
- نظراً للاعتبارات الجيوستراتيجية الحالية في الخليج العربي؛ فإنه من المرجح أن تصبح قطر والإمارات العربية المتحدة أكثر انخراطاً في مجال صنع السلام وتعزيزه. وقد أدى تصوّر انسحاب المملكة المتحدة والولايات المتحدة بشكل خاص، من المنطقة إلى تعزيز طموحات قطر والإمارات العربية المتحدة لاتخاذ قرارات السياسة الخارجية بأيديهما من خلال صنع سياسات أكثر استقلالية في الخارج.
- على الرغم من أن قطر والإمارات العربية المتحدة قد أمضيتا سنوات في مجال صنع السلام؛ فإن لديهما أنظمة شخصية وغير مؤسسية للغاية. وغالباً ما يكون للعلاقات الشخصية والشخصيات الفردية تأثير كبير على القرارات المتعلقة بالأطراف التي يجب دعمها في مجموعة متنوعة من السياقات القطرية.
- بالنسبة لقطر والإمارات العربية المتحدة؛ غالباً ما يترجم بناء السلام على وجه التحديد إلى مساهمة أموال المساعدات للدول التي تمر بالصراع أو تتعافى منه. ويوضح هذا الاستخدام لـ«دبلوماسية دفتر الشيكات» الطرق التي لا تتبع فيها إستراتيجيات بناء السلام نموذجاً ليبرالياً للتركيز على إدخال نوع معين من السلام أو نظام الحكم، كما يظهر مرة أخرى انتشار القدرة الاقتصادية في توجيه مفاهيم هاتين الدولتين لدورهما في مجال بناء السلام.
- ثمة تداخل عام ملحوظ ومهم في المصالح بين الغرب من جهة وقطر والإمارات العربية المتحدة من جهة أخرى، للمساعدة في بناء قدرات صنع السلام وتعزيزه والمشاركة فيه، لا سيما ضمن منطقة الشرق الأوسط. ولكن نظراً لأن الجهود تميل إلى أن تكون موجّهة من جانب هذين البلدين الفرديين؛ فإن ذلك قد يسفر عن منافسة بينهما، ولذلك ينبغي التأكيد على اهتمام أكبر بالنتائج المرجوة من تعزيز الاستقرار والأمن.

- تبرز أهمية الدين في دفع الجهود المبذولة للوساطة في النزاعات بالنسبة للقطريين، الذين ينظر كثير منهم إلى الوساطة في النزاعات، وخاصة في البلدان الإسلامية، على أنها واجب ديني. وقد أدى هذا المفهوم إلى استعدادهم للانخراط مع جماعات إسلامية أثناء الوساطة. أما بالنسبة للإماراتيين، فأهمية العروبة والقومية تتقدم على الدين، ما يدفع الإمارات العربية المتحدة إلى تفضيل الانخراط مع الأحزاب القومية على الأحزاب الدينية التي تميل إلى النظر إليها بعين الريبة.
- تأمل كل من قطر والإمارات العربية المتحدة في توسيع قدراتهما في صنع السلام وتعزيزه، ومن ثم تتفان في بعض الأهداف المشتركة مع الهيئات الإقليمية، ولكنهما تختلفان عندما يتعلق الأمر بأهمية الديمقراطية أو ترسيخ المثل الديمقراطية. وبالنسبة لهاتين الدولتين غير الديمقراطيتين، يتمتع الاستقرار والأمن بامتياز على شكل الحكومة، وهو تمييز أدى في الماضي إلى توتر مع الهيئات الإقليمية خارج الشرق الأوسط، وبالتحديد مع الاتحاد الأفريقي.

التوصيات

- ينبغي أن يشجع "مكتب الشؤون الخارجية والكمونولث والتنمية" على التفاعل طويل الأجل مع أجندة صنع السلام وتعزيزه، بدلاً من ممارسة "دبلوماسية دفتر الشيكات" أو التركيز على التوصل إلى اتفاق رفيع المستوى يفشل في معالجة القضايا المتجذرة.
- ينبغي أن يواصل "مكتب الشؤون الخارجية والكمونولث والتنمية" تشجيع الاستثمارات طويلة الأجل في الدول التي تحتاج إلى مساعدات اقتصادية، ومن ثم يمكن لهذا الاستثمار أن يحفز فيها التحرك نحو السلام والاستقرار.
- ينبغي على "مكتب الشؤون الخارجية والكمونولث والتنمية" الاستفادة من قدرة قطر الفريدة واستعدادها للتعامل مع الجهات الفاعلة غير الحكومية، بسبب افتقارها إلى التشريعات التي تحظر المفاوضات مع الجماعات الإرهابية. إذ يمكن للاتصالات القطرية أن تساعد في ضمان ألا تصبح الجهات الفاعلة، حتى لو كانت قد انخرطت في العنف، أكثر عنفاً وتطرفاً باستبعادها من مفاوضات صنع السلام.
- ينبغي على "مكتب الشؤون الخارجية والكمونولث والتنمية" التواصل مع صانعي السياسة القطريين والإماراتيين حول إمكانيات إنشاء برامج تدريب وتبادل لأفضل الممارسات في المجالات الدبلوماسية، لاسيما في مجال صنع السلام وتعزيزه، للمساعدة في ضمان أن تصبح الممارسات أقل شخصية وأكثر مؤسسية، ما يعزز قدرات هذه الدول لتصبح شركاء أكثر فعالية في صنع السلام وتعزيزه.

مقدمة: ظهور دول خليجية صغيرة في صنع السلام

منذ عهد الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني (الحاكم 2013-1995)، انخرطت قطر بشكل متزايد في الشؤون الإقليمية، وتحديداً كجهة فاعلة في صنع السلام وتعزيزه، مُركزة باهتمام خاص على الوساطة في النزاعات. وبدءاً من مشاركتها في التفاوض على التسويات في لبنان ودارفور واليمن والعراق وبين "حماس" و"فتح" في أوائل القرن الحالي؛ اكتسبت قطر سمعة طيبة داخل مجتمع صنع السلام وتعزيزه. وفي السنوات الأخيرة استضافت قطر قيادات من "حماس" و"طالبان" آملة أن تستخدم روابطها الفريدة مع هاتين الجماعتين ومع القوى الغربية لبناء السلام في منطقة أوسع من الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

إن الهدف المحدد لصنع السلام في السياسة الخارجية القطرية مكرس في الواقع في دستورها، الذي تم تمريره في عام 2003 في عهد الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، ما يدل مرة أخرى على الطريقة الواعية التي كانت هدفاً للسياسة الخارجية

القطرية منذ أوائل القرن الحالي. وتنص المادة السابعة من الدستور القطري على أن "تقوم السياسة الخارجية للدولة على مبدأ توطيد السلم والأمن الدوليين عن طريق تشجيع فض المنازعات الدولية بالطرق السلمية، ودعم حق الشعوب في تقرير مصيرها، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، والتعاون مع الأمم المتحدة للمحبة للسلام" (المادة 7 من دستور قطر لعام 2003).

سعت قطر إلى إدخال نفسها بوصفها شريكاً محايداً فعالاً في القضايا الإقليمية، لكنها أصبحت منخرطة بشكل متزايد في العمليات على الأرض في ليبيا وسوريا في أعقاب الربيع العربي، ما أثار تساؤلات حول حيادها المنظور في البداية في العالم العربي. ويزعم بعض المعلقين أن قطر "تلعب جميع الأدوار" (Worth, 2008)، في حين يتهمها آخرون بدعم أجندة إسلامية إيديولوجية، لا سيما منذ احتجاجات الربيع العربي في عام 2011 (Hammond, 2013)، التي أدت من ثم إلى خلافات دبلوماسية خطيرة بين قطر وجيرانها في مجلس التعاون الخليجي، لعل أبرزها كان مع الإمارات العربية المتحدة.

من خلال المرحلة الأولى من الوساطة في أوائل القرن الحالي، ونشاطاتها الأخيرة في السياسة الخارجية منذ الربيع العربي؛ أظهرت قطر قدرة دولة صغيرة على ممارسة قوة كبيرة في العلاقات الإقليمية، ومن ثم فهي حال مثيرة للاهتمام لدولة صغيرة تعزز عملية صنع السلام بطريقة فريدة وعالمية. ومنذ الربيع العربي سعت جارتها الإمارات العربية المتحدة بشكل متزايد إلى الانخراط في صنع السلام وتعزيزه على المستوى الدولي أيضاً، ما يثبت كيف أن دولاً صغيرة في المنطقة تسعى لأن تكون في المقدمة. وعلاوة على ذلك، استخدمت الدولتان المساهمة في المعونات لتعزيز بناء السلام على المدى الطويل.

تم إجراء هذا البحث من خلال مراجعة المنح الدراسية الحالية حول هذا الموضوع، وكذلك من خلال مقابلات مع أكاديميين وصانعي سياسات قطريين وإماراتيين. وقد سعت الباحثة من خلال هذه الورقة إلى تسليط الضوء على الطرق التي تختلف بها المشاركة القطرية والإماراتية في صنع السلام وتعزيزه عن جهود الدول الأخرى أو المنظمات الدولية في هذا المجال. وكانت الأسئلة الرئيسية التي تم استكشافها هي كيف أن المداخل القطرية والإماراتية لصنع السلام وتعزيزه فريدة من نوعها، وما إذا كانت مشاركتها مفيدة في حل النزاعات، وإلى أي مدى هي كذلك، وكيف يمكن لـ"مكتب الشؤون الخارجية والكمونولث والتنمية" أن يؤثر في مصالح هاتين الدولتين في هذا المجال.

خلصت الباحثة من خلال هذه الورقة إلى خمس خصائص رئيسة لصنع السلام تقوم بها هذه الدول الصغيرة الغنية. أولاً، تميل الدول الصغيرة، على عكس القوى العظمى الإقليمية أو العالمية، إلى أن تكون لديها روابط مباشرة أقل بالصرعات نفسها، من حيث إنها لا تميل إلى أن تكون ممولة أو حليفة للدول المعنية. كما أنها، على عكس دول مثل مصر والمملكة العربية السعودية، وقد كانت منذ فترة طويلة مركزية قوة في المنطقة؛ تأتي إلى الساحة الدولية بأعباء أخف وتوقعات أقل (Kamrava, 2011, p. 542). علاوة على ذلك، لا تضطر الدول الصغيرة إلى الوساطة، لأنها عادة ما لا تكون قوى عظمى، وبذلك يمكنها أن تقرر متى تتدخل (Barakat, 2014). ونتيجة لهذه الديناميكيات؛ فإنه من المفيد أن نحلل البلدان والمناطق التي اختارت هذه الدول أن تؤكد وجودها فيها كجهات فاعلة في صنع السلام.

ثانياً، حقيقة أن الاستفادة الدولتين من الثروة الهيدروكربونية الهائلة تساعدهما دون شك في تحقيق أهدافهما الطموحة في الخارج. والجدير بالذكر أن قطر تستفيد من موارد الغاز الطبيعي الهائلة، وفي عام 2006 أصبحت أكبر منتج للغاز الطبيعي المسال في العالم، حيث تحتوي على ثالث أكبر مصدر مؤكّد من الغاز الطبيعي في العالم. في غضون ذلك، تواصل دولة الإمارات العربية المتحدة استغلال مواردها الهيدروكربونية الهائلة مع الاستفادة أيضاً من السياحة والخدمات المالية وتجارة العقارات. وقد استخدم كلا البلدين هذه الموارد لتعزيز جهود حفظ السلام وتعزيزه على الأرض، ما أدى إلى اتهامهما بالانخراط في "دبلوماسية دفتر الشيكات" أو "دبلوماسية الأعمال" - أي الجمع بين الدبلوماسية وضخ الاستثمارات الضخمة - لضمان التوصل إلى اتفاق بين المتنازعين. وبالقدر نفسه من الأهمية، بين المفسدين المحتملين (مثل سوريا أو ليبيا) (Kamrava, 2011, p. 552).

هذه الثروة تميز هذه الدول عن غيرها من الدول الصغيرة التي تفتقر إلى موارد مماثلة. في الواقع، كما يشير هاريفيكين وبركات (4 ص. 2017)، "يعتمد وسطاء الدول الصغيرة عادة على الثقة والتواصل للتوسط، في حين أن قطر فريدة من نوعها في استعدادها للاستفادة من قدرة مالية هائلة لدعم الاتفاقيات مع مجموعة متنوعة من "الجَزَرَات" التي توفر لها النفوذ على الأطراف المتنازعة، من خلال استدامة هذا النهج في الوساطة حتى إن كان مشكوكاً فيه".

وبالإضافة إلى ذلك، استخدمت الدولتان أموالهما الوفيرة للمساعدة في زيادة استخدام التكنولوجيا في صنع السلام وتعزيزه. فعلى سبيل المثال، دخلت قطر في شراكة مع إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام التابعة للأمم المتحدة، من خلال معهد قطر لبحوث الحوسبة، لتسهيل وسائل جديدة لحل النزاعات العالمية وتمويلها، لا سيما من خلال تطوير التقنيات الجديدة (معهد قطر لبحوث الحوسبة، 2019). من جانبها، اقترحت دولة الإمارات العربية المتحدة في مناقشة مجلس الأمن الدولي حول التكنولوجيا وحفظ السلام في أغسطس/آب 2021، استخدام تقنيات مثل الطائرات المسيرة وأنظمتها لحفظ السلام وجمع المعلومات الاستخباراتية. كما أكدت على الاستخدام الكامن للطاقة المتجددة للتخفيف من المخاطر الأمنية والبيئية لبعثات حفظ السلام (Khaleej Times, 2021). وأكد ممثل دولة الإمارات العربية المتحدة على أن: "من الضروري أن تتمكن عمليات الأمم المتحدة في الميدان من الوصول إلى الأدوات التكنولوجية الحاسمة لنجاح مهامها" (المراجع نفسه). وحقيقة أن هذه الدول قادرة على تمويل بعثات حفظ السلام التقليدية وجهودها، بالإضافة إلى التكنولوجيا الجديدة للمساعدة في حفظ السلام؛ تجعلها تتجاوز توقعاتنا منها كجهات فاعلة تابعة لدول صغيرة. ومن المهم أيضاً مواصلة هذه الجهود كجزء من مشاركة متعددة الأطراف وأوسع نطاقاً مع الهيئات الدولية، ما يشير إلى أنه في الوقت الذي تميل فيه معايير السلام غير المسلحة إلى أن تتم على صعيد ثنائي؛ فإن المناقشة بشأن بعثات حفظ السلام المسلحة تظل من اختصاص الأمم المتحدة.

ثالثاً، تميل الجهود المبذولة لحفظ السلام في الدول التي تم تحليلها في هذه الورقة إلى أن تنقاد بالرغبة في إبراز نفسها في الخارج، وهو أمر يتعلّق ببناء الدولة من خلال السياسة الخارجية. إن قطر والإمارات العربية المتحدة دولتان شابتان نسبياً وصغيرتان ومتشابهتان من نواحٍ متعددة. ونتيجة لذلك، فقد مالتا إلى أن تكون لكل منهما سياسات خارجية متمايزة، خاصة منذ الربيع العربي، لتمييز كل منهما عن الأخرى (Roberts, 2020). وما يبدو أنه تمييز إيديولوجي وقد وصف على هذا النحو في تحليل السياسات الخارجية لهذه الدول؛ هو في الواقع جهد في الكفاءة السياسية في إدارة الحكم من خلال النشاط الدولي. إن حقيقة أن هاتين الدولتين تستخدمان البعثات الدولية لتمييز نفسيهما ودعم أطراف مختلفة داخل تلك البعثات؛ جعلت من الصعب عليهما العمل معاً، حيث تسعى كل منهما إلى تعزيز "علامتها التجارية" الخاصة على الساحة العالمية.

رابعاً، من المرجح أن يتسارع الاتجاه نحو مشاركة قطر والإمارات العربية المتحدة في صنع السلام وتعزيزه الإقليمي، فضلاً عن البناء المحتمل للقدرات العسكرية، نظراً إلى تصورات الانسحاب البريطاني والأمريكي من المنطقة. المملكة المتحدة بسبب خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة بسبب تردد إدارة بايدن في تأكيد نفسها في المنطقة حتى الآن، ومحاولاتها الفاشلة حتى الآن لاستعادة خطة العمل الشاملة المشتركة مع إيران. وبدلاً من انتظار أن تأخذ القوى الغربية زمام المبادرة؛ ستواصل قطر والإمارات العربية المتحدة ممارسة سلطتهما الخاصة للمضي قدماً، لا سيما على الصعيد الإقليمي.

خامساً، إن الافتقار إلى العمق المؤسسي في هاتين الدولتين الصغيرتين يعني أن السياسات يتم التخلي عنها في بعض الأحيان بسرعة ودون تفسير. وفي محادثات الباحثة الخاصة مع أعضاء السلك الدبلوماسي القطريين، تم سؤالهم عن كيفية تدقيقهم لمختلف الجماعات الإسلامية التي تعمل في الحرب الأهلية السورية، فقالوا إن ذلك كان في كثير من الأحيان من خلال الاتصال الشخصي، وأكدوا أنه لم يكلف أي شخص على وجه التحديد في وزارة الخارجية بإيجاد شركاء مناسبين (المقابلات الهاتفية التي أجرتها الباحثة مع أعضاء وزارة الخارجية، 2021). فعلى سبيل المثال، كانت للأخوين الصلابي في

ليبيا علاقة شخصية بقطر، ويعتقد الكثير أن هذا هو السبب الرئيس وراء حصولهما على دعم الدولة بعد سقوط معمر القذافي في عام 2011. ثمة نقص عام في إضفاء الطابع المؤسسي، ما يعني أن السياسات يمكن سنّها بسرعة، ولكنها تعني أيضاً أنه يتم تنفيذها في بعض الأحيان دون التفكير فيها ملياً.

في مثل هذا النظام، تكون للعلاقات الشخصية أهمية خاصة،

لقد كانت جهود الوساطة القطرية شخصية بشكل مكثف، مستفيدة من شخصيات الأمير وغيره من كبار صانعي السياسات، الذين عملوا كوسطاء موضوعيين ونزيهين ومطلعين وذوي نوايا حسنة، يحرصون على تحويل النزاعات المستعصية إلى سيناريوهات مربحة للطرفين. وقد كان هذا فعالاً للغاية في جمع المتنازعين حول طاولة المفاوضات وتحفيزهم على دفع المفاوضات إلى الأمام“ (Kamrava, 2011, pp. 555-6). يمكن للروابط الشخصية والحماس الشخصي أن يساعد في المراحل الأولية من الوساطة، ولكن يلزم وضع آليات مؤسسية لضمان النجاح على المدى الطويل (المرجع نفسه). ليس من المستغرب، وفق هذه الحال، أن العديد من النجاحات الأولية لقطر في حفظ السلام لم تتم متابعتها بمشاركة فعالة بعد الأخبار الأولية عن النجاح.

خلفية عن قطر والإمارات العربية المتحدة

كما ذكر سابقاً، بدأت قطر في التحول إلى حفظ السلام في التسعينيات من القرن الماضي. ويصف سلطان بركات ثلاثة أحداث ذات صلة دفعت قطر للمشاركة في المجال العالمي؛ نهاية الحرب الإيرانية-العراقية في عام 1988 التي سمحت لقطر بتطوير احتياطاتها من الغاز في حقل الشمال مع إيران، والغزو العراقي للكويت الذي أظهر الحاجة إلى نهج إقليمي لبناء السلام، والتوترات مع المملكة العربية السعودية التي عارضت أن تكون قطر أكثر استقلالية إلى نهج إقليمي لبناء السلام، والتوترات مع المملكة العربية السعودية التي عارضت أن تكون قطر أكثر استقلالية (Barakat, 2014, p. 6). علاوة على ذلك، سمح تدفق الأموال من إنتاج الغاز الطبيعي المسال وبيعه في التسعينيات من القرن الماضي لقطر بتوفير واحدة من أفضل حزم الرعاية الاجتماعية في العالم لمواطنيها، والتي وفرت من ثم الاستقرار الداخلي، ومكنت البيئة المحلية السلمية لقطر من أن تكون أكثر ابتكاراً من حيث المشاركة الخارجية (المرجع نفسه، الصفحة 7).

كانت إحدى الطرق التي ميّزت بها قطر نفسها هي الحفاظ على قنوات اتصال مفتوحة مع جميع الأطراف. فعلى سبيل المثال، في أوائل القرن الحالي احتفظت قطر علناً بمكتب تجاري إسرائيلي، بالإضافة إلى اتصالات مع إيران حول حقل الغاز المشترك بينهما. في المحادثات مع الدبلوماسيين القطريين، يتكرر ظهور هذا الاتجاه للحفاظ على التواصل مع جميع الأطراف. ويؤكدون أن الحفاظ على الاتصال هو أفضل طريقة للحفاظ على النفوذ، فضلاً عن كونه وسيلة للمشاركة في القضايا بدلاً من المشاركة على أساس الشخصيات (المرجع نفسه، الصفحة 8).

كما ساعد استقلال قطر الملحوظ عندما ظهرت لأول مرة إلى الواجهة على الصعيد العالمي، على بروزها في صنع السلام. كانت تفتقر إلى ثقل بلد مثل المملكة العربية السعودية أو تاريخها. ونتيجة لذلك، وعلى الأقل حتى الربيع العربي،

كان ينظر إلى قطر، بوصفها لاعباً جديداً في سياسة الشرق الأوسط دون تاريخ من التدخل الدبلوماسي العسكري في المنطقة، على أنها وسيط نزيه، وهي صورة تنمّيها قطر بشكل استباقي. وأكد دبلوماسي قطري في مقابلة سرية ذلك بقوله: ”نحن مهتمون فقط بالسلام، وهم يأتون إلينا لأنه ليست لدينا أية أجنادات أخرى أو دوافع خفية“ (Kamrava, 2011, p. 543).

وعلى عكس جيرانها الأكبر حجماً في المنطقة، ظهرت قطر في ميدان حفظ السلام دون أفكار مسبقة عن مواقفها، ولكونها دولة صغيرة، كان ينظر إليها أيضاً على أنها أقل تهديداً من القوى العظمى الإقليمية منذ البداية، ولكن ما

إن أصبحت لاعباً راسخاً في الساحة الدولية؛ حتى تحوّلت سمعتها من كونها حكماً محايداً إلى كونها مرّوجاً للقضايا الإسلامية في المنطقة.

أحد أسباب ارتباط قطر بالإسلامية هو اعتقادها أن الحفاظ على الاتصال هو أفضل طريقة للحفاظ على النفوذ، ومن ثم استضافتها لجماعات مثل "حماس" و"طالبان". والأهم من ذلك، أنها ليست مقيدة بتشريعات مكافحة الإرهاب من التفاعل مع الجماعات غير الحكومية التي يجد الغرب صعوبة في التعامل معها مباشرة (Harpviken and Barakat, 2017, p. 4). ونتيجة لذلك، تضم قائمة الاتصالات القطرية جهات فاعلة حكومية وغير حكومية على حد سواء، ويصنف أن العديد من الجهات الفاعلة غير الحكومية الأكثر قوة في المنطقة هي من الإسلاميين، ما أدى إلى التخوف منذ الربيع العربي من أن قطر تدعم القضايا الإسلامية، بدلاً من أن تكون مهتمة فقط بالحفاظ على السلام والاستقرار في المنطقة.

وفي حين أن قطر لا تشارك إيديولوجياً مع الإسلاميين؛ يشير بركات، كما تأكد من مقابلات الباحثة الخاصة، إلى البعد الذي تنظر إليه الوساطة على أنه جزء من الثقافة والتقاليد الإسلامية لدى القطريين. وعلى حد تعبيره، "سارع المسؤولون القطريون إلى الإشارة إلى الدوافع الدينية والثقافية، مشيرين إلى أن القرآن الكريم يشجّع الأطراف على استخدام الوساطة أو الصلح أو المصالحة في النزاعات من أجل حلها، ونظراً لأن التركيز على الصلح أو الأشكال العربية التقليدية للمصالحة في التعاليم القرآنية والأحاديث النبوية واجب ديني؛ فإنه ليس من المستغرب أن نسمع بعض المسؤولين القطريين ينفون أية دوافع لهم للتوسط في النزاعات بين المسلمين إلا إرضاء الله" (Barakat, 2014, pp. 11-12). وفي حين يميل المسؤولون الإماراتيون، كما هو مذكور أدناه، إلى الاستشهاد بقضية الوحدة العربية باعتبارها الدافع وراء جهودهم لحفظ السلام في الشرق الأوسط؛ فإن المسؤولين القطريين يستشهدون بالدين معربين عن اختلاف حاسم في دوافعهم، ويكشفون كيف أصبح ينظر إلى قطر على أنها داعمة للقضايا الإسلامية. في السنوات الأخيرة، وخاصة منذ نهاية أزمة دول مجلس التعاون الخليجي في عام 2021، أصبحت قطر أكثر انتقائية في مشاركتها في جهود حفظ السلام في الخارج، بعد أن تخلّت عن الجهود المبذولة في اليمن، وقلّصت مشاركتها في ليبيا وسوريا، واختارت التركيز بدلاً من ذلك على الانخراط مع الجهات الفاعلة غير الحكومية التي تستضيفها، أي حركة "طالبان".

بالنسبة لدولة الإمارات العربية المتحدة، يبدو أن دوافع الانخراط في حفظ السلام تختلف عنها في قطر، على الرغم من أن مسألتي البقاء والهوية لا تزالان مهمتين لكلا البلدين. وقد افترض مهراڤا كامرافا أن "الدافع الأساسي لجهود الوساطة القطرية هو مزيج من إستراتيجيات البقاء للدولة الصغيرة والرغبة في الحصول على مكانة دولية" (Kamrava, 2011, p. 540). ويحدد أن قطر تشارك في الوساطة بنهجين رئيسيين: استخدام "الدبلوماسية الشخصية المكثفة" و"الوعود الضمنية أو الصريحة باستثمارات مالية ضخمة ما إن تتم تسوية النزاع" (المرجع نفسه). وبينما نجحت قطر في التوسط في النزاعات؛ فقد كانت أقل نجاحاً في حل النزاعات نفسها أو إنهاؤها. وحقيقة جهود الوساطة المعلنة التي بذلتها الدولتان تبيّن أهمية الترويج للوساطة (المرجع نفسه، الصفحة 542).

هذه الرغبة في لفت انتباه الجمهور إلى جهود صنع السلام وتعزيزه هي النقطة التي أبرزت التنافس بين الدولتين. وكما أوضح ديفيد ب. روبرتس، فإن الدولتين "تخوضان معركة فيما بينهما لتحديد دقيق لما يكون عليه نظام ملكي صغير وغني وناشئ في الخليج العربي، أو يمكن أن يكون عليه. ولكلا الدولتين أوتار متنوعة لأقواسهما الهويةتية، لكن قطر تستخدم ببساطة التمسك بالمجازات الدينية البليغة، في حين تسعى الإمارات العربية المتحدة جاهدة إلى صياغة مفهوم جديد يفصل بين الدين والسلطة" (Roberts, 2020, pp. 231-2). ونتيجة لذلك، دعمت كل دولة منهما جهات فاعلة مختلفة في الخارج؛ فكانت قطر أكثر استعداداً للتعامل مع الإسلاميين، والإمارات العربية المتحدة مع الحركات القومية (المرجع نفسه). ومن خلال قطع العلاقات مع قطر في عام 2017، استفادت الإمارات العربية المتحدة في إظهار الطرق التي تميزها عن قطر، على الرغم من أنها تشارك معها في العديد من الأهداف والسمات المتشابهة.

يحدد دستور الإمارات العربية المتحدة أهدافه في السياسة الخارجية مثل الوثيقة القطرية، لكن هذه الأهداف موجهة إقليمياً أكثر من التعبير عن التزام إيديولوجي بالوساطة. ووفقاً للمادة 12 من دستور عام 1971، فإنه "تستهدف سياسة الاتحاد الخارجية نصره القضايا والمصالح العربية والإسلامية وتوثيق أوامر الصداقة والتعاون مع جميع الدول والشعوب، على أساس مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، والأخلاق المثلى الدولية" (المادة 12، دستور دولة الإمارات العربية المتحدة لعام 1971 مع التعديلات خلال عام 2004). وقد أشار عدد من المسؤولين الإماراتيين في المقابلات معهم إلى أولوية الاهتمام بالقضايا العربية على القضايا الدينية، باعتبارها الدافع وراء انخراط الإمارات العربية المتحدة في المنطقة (مقابلة أجرتها الباحثة مع أكاديمي إماراتي وعضو في وزارة الخارجية، 2021).

في التسعينيات من القرن الماضي رفعت دولة الإمارات العربية المتحدة أولاً من مكانتها، من خلال المشاركة في سلسلة من العمليات الدولية التي تقودها الأمم المتحدة، بما في ذلك إرسال قوة حفظ سلام إلى الصومال في عام 1992 لمساعدة العمليات الأمريكية، ونقل الجرحى المسلمين جواً من البوسنة في عام 1995، وإرسال قوة إلى البلقان في عام 1999 لحماية مواطني كوسوفو، وأصبحت واحدة من ثلاث دول عربية انضمت إلى قوات حلف شمال الأطلسي في أفغانستان في بعثة لحفظ السلام في عام 2002، كوسيلة لإظهار التزامها بمكافحة الإرهاب في أعقاب هجمات 11 سبتمبر/أيلول، التي شارك فيها مواطنان إماراتيان (Carvalho Pinto, 2014, p. 238). وبهذا، فبدلاً من أن تجعل الإمارات العربية المتحدة نفسها منصة لصنع السلام؛ كانت حريصة على إظهار حماسها للغرب للمشاركة في البرامج القائمة بالفعل آنذاك.

ومن الجدير بالذكر أيضاً أن الهيكل الحكومي لدولة الإمارات العربية المتحدة يعني أن الإمارات السبع المكونة لها لا تتفق دائماً مع السياسة الخارجية، وهو اختلاف جوهري عن الحال القطرية. في السنوات الأخيرة اتجهت أبوظبي العاصمة، وخاصة منذ صعود ولي عهدنا الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، إلى توجيه السياسة الخارجية، وقد حذت الإمارة الرائدة الأخرى دبي حذوها. لكن في الماضي، تصادمت هاتان الإماراتان الأقوى بين الإمارات العربية حول السياسة الخارجية، حيث كانت دبي حريصة على الحفاظ على علاقات تجارية براغماتية، بينما حرصت أبوظبي على توسيع الوجود الإماراتي والسمعة الإماراتية في الخارج.

بشكل عام، اتخذت دولة الإمارات العربية المتحدة نهجاً أكثر عسكرية لتطوير السياسة الخارجية، من خلال الحصول على معدات عسكرية مثيرة للإعجاب، ما دفع وزير الدفاع الأمريكي السابق جيمس ماتيس إلى تسمية الدولة باسم "إسبرطة الصغيرة"، حيث يبدو أن قدرتها العسكرية ومشاركاتها المتزايدة تفوق بكثير حجمها الصغير. وقد ازداد الوجود العسكري لدولة الإمارات العربية المتحدة إلى جانب إنفاقها العسكري بشكل ملحوظ منذ الربيع العربي، عندما ساهمت بقوات عسكرية في عمليات في البحرين وليبيا واليمن.

في عام 2018، لعبت الإمارات العربية المتحدة دوراً حاسماً إلى جانب المملكة العربية السعودية في التوسط في اتفاق سلام بين إثيوبيا وإريتريا. وفي عام 2021، ساهم الإماراتيون في المفاوضات بين الهند وباكستان، ما أدى إلى إعلان أنهما ستحترمان اتفاق وقف إطلاق النار لعام 2003. ويعتبر بعض المحللين هذا التنوع بعيداً عن التعامل مع صراعات الشرق الأوسط متعمداً، نظراً للنجاح المحدود للجهود الإقليمية، ف"معظم الصراعات الإقليمية التي سعت من خلالها إلى تعزيز مصالحها عسكرياً، إما مباشرة أو من خلال وكلاء، قد تم حلها أو تعثر أو لا أمل في حلها" (Ibish, 2021). وعليه نرى الإمارات العربية المتحدة قد قلّصت وجود قواتها في اليمن اعتباراً من عام 2019، وليبيا اعتباراً من عام 2021.

لقد تركّزت جهود الإمارات العربية المتحدة الأخيرة على إعادة الانخراط مع نظام بشار الأسد في سوريا ومع إيران باسم الحفاظ على السلام والأمن. وفي نوفمبر/تشرين الثاني 2021، التقى وزير الخارجية الإماراتي بالرئيس بشار الأسد في دمشق. وكما أوضح المستشار الدبلوماسي للرئيس الإماراتي، أنور قرقاش: "تواصل دولة الإمارات العربية المتحدة بناء الجسور وتعزيز العلاقات وربط ما تم قطعه... وستكون حريصة على تجنب المنطقة المزيد من العراقل والصراعات

المستمرة“ (Reuters, 2021). لقد أعادت الإمارات العربية المتحدة فتح سفارتها في دمشق في عام 2018، ودعت جامعة الدول العربية في عام 2021 إلى إعادة قبول سوريا، كما اتخذت كل من الأردن ومصر خطوات لتطبيع العلاقات مع الأسد (المرجع نفسه). في ديسمبر/كانون الأول 2021، زار الشيخ طحنون بن زايد آل نهيان شقيق رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة، طهران للقاء رئيس المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني، والرئيس إبراهيم رئيسي. كما عقد الشيخ طحنون بن زايد آل نهيان بوصفه مستشاراً للأمن القومي الإماراتي، اجتماعاً واحداً على الأقل مع رئيس الموساد الإسرائيلي (Karimi and Gambrell, 2021).

تطابق سياسات الإمارات العربية المتحدة الجديدة سياسات قطر في أيامها الأولى من الوساطة، لكنها تختلف عنها في عدم الرغبة في التعامل مع الكيانات غير الحكومية وخاصة الجماعات الإسلامية مثل ”حماس“. من ناحية أخرى، لا تزال قطر تنخرط في صنع السلام الإقليمي وفي توسيع محافظتها بشكل متزايد، لتشمل أفريقيا التي تبدو من نواحٍ كثيرة الموقع الجديد للمنافسة داخل دول مجلس التعاون الخليجي. في الواقع، كما قال أحد المسؤولين الخليجين: ”إذا نظرت إلى مستقبل أفريقيا، فمن الواضح أن الصين موجودة، والدول العربية موجودة، لكن الولايات المتحدة ليست كذلك“ (مجموعة الأزمات الدولية، 2018).

دراسة حالة: المشاركة في أفريقيا

انخرطت كل من قطر والإمارات العربية المتحدة بشكل متزايد خارج منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في محاولة لحل النزاعات في أفريقيا، فضلاً عن الاستثمار المتزايد في القرن الأفريقي، كوسيلة لتعزيز الاستقرار السياسي والاجتماعي. وفي السنوات الأخيرة وخاصة منذ الربيع العربي، كان ثمة ميل إلى استخدام الاستثمار الاقتصادي لتسهيل بناء السلام، حيث يكون الاستقرار الاقتصادي شرطاً مسبقاً للسلام السياسي والاجتماعي. ومع ذلك، غالباً ما ذهبت هذه الاستثمارات إلى قطاعات مختلفة وأحياناً متنافسة، ما أدى إلى مزيد من التوتر في الصراع بدلاً من حله. ويبدو أن قطر والإمارات العربية المتحدة تعتبران صنع السلام وتعزيزه في أفريقيا مسألة تجارية وليس التزاماً سياسياً طويل الأمد.

بدأت قطر مشاركتها في حفظ السلام في أفريقيا في وقت أسبق من الدول المجاورة لها، من خلال تسهيل المحادثات بين الحكومة السودانية وحركات التمرد في دارفور في عام 2008، وبين إريتريا وجيبوتي في النزاع الحدودي عام 2008. وأدت هذه الجهود إلى وثيقة الدوحة للسلام في دارفور في عام 2011، ثم بعثة حفظ السلام بين إريتريا وجيبوتي على الأرض حتى عام 2017.

لقد كان نجاح قطر في دارفور صامتاً، وقد شاركت قطر في الوساطة عام 2008، بعد ما يقرب من خمس سنوات من بدء الصراع، بعد أن تم تعيينها ممثلاً لجامعة الدول العربية للتوسط في المحادثات بين الحكومة السودانية والجماعات المتمردة المتعددة. وفي فبراير/شباط 2010، وقّعت الحكومة السودانية وحركة ”العدل والمساواة“ اتفاقاً لإيقاف إطلاق النار، في حين وقّعت مجموعة من الجماعات المتمردة الأصغر حجماً في وقت لاحق، اتفاقاً لوقف إطلاق النار، ويُشار إلى الاتفاقيات جميعاً باسم اتفاقيات الدوحة. وقد اختير وزير الدولة للشؤون الخارجية آنذاك، أحمد بن عبد الله آل محمود، شخصياً لهذه العملية، بعد أن أمضى شهوراً في مقابلة مختلف أصحاب المصلحة الدوليين لفهم النزاع قبل الاجتماع مع أطراف النزاع أنفسهم (Barakat, 2014, p. 19). وعقدت مفاوضات المسارين الأول والثاني في قطر، التي وعدت باستثمار ملياري دولار، وإنشاء بنك للتنمية إذا أثبتت المحادثات نجاحها، كما توسّط جهاز قطر للاستثمار وصندوق الثروة السيادية القطري في صفقة لتطوير الأراضي الزراعية في السودان للصادرات الغذائية إلى قطر (المرجع نفسه). وفي حين أن توقيع وقف إطلاق النار كان تطوراً حاسماً؛ كان التنفيذ مفتقراً إلى المتابعة، فقد عاد العنف إلى الظهور، وتُركت الدوافع الأساسية للصراع دون معالجة (Mahmood, 2020). وفي أغسطس/آب 2019، بعد أن أدت حكومة جديدة اليمين الدستورية، تولّى جنوب السودان دور الوساطة في المحادثات في دارفور (المرجع نفسه).

أرسلت قطر بعثة لحفظ السلام على طول الحدود بين إريتريا وجيبوتي لتنفيذ اتفاق الحدود الذي توصل إليه البلدان في عام 2010، بعد أن توسّطت في النزاع الأولي في عام 2008، وأخيراً عززت البلاد اتفاق سلام في عام 2016، لكنها انسحبت في نهاية المطاف في عام 2017 بعد أن انحاز كلا البلدين ضد قطر في عام 2017، عندما قطع جيرانها علاقاتهم معها (المرجع نفسه). استجاب الاتحاد الأفريقي لفرغ السلطة الناتج عن ذلك، من خلال إرسال بعثته الخاصة لتقصي الحقائق إلى الحدود، لحل النزاع المستمر لسنوات حول وضع جبل دمية وجزيرة دمية (بي بي سي نيوز، 2017). وفي عام 2018، اتفقت إريتريا وجيبوتي على تطبيع علاقاتهما في انتظار الإفراج عن أسرى الحرب دون مساعدة قطرية.

منذ النجاح الخافت لجهود حفظ السلام في أوائل القرن الحالي والربيع العربي (الذي ناقشه أدناه)؛ ارتبطت المشاركة القطرية في أفريقيا بالاستثمارات أكثر من ارتباطها بالوساطة في النزاعات وحفظ السلام. وحسب مقابلات مع مسؤولين، أصبح من الواضح أن قطر تعتبر الاستقرار الاقتصادي والازدهار بمثابة نقطة انطلاق للاستقرار السياسي والسلام، وبالتالي قلب النموذج الليبرالي والنهج المعياري لصنع السلام وتعزيزه (مقابلات الباحثة، ديسمبر/كانون الأول 2021 ويناير/كانون الثاني 2022)؛ كما أنه يخدم غرضاً آخر يتمثل في توفير استثمارات مربحة محتملة لصندوق الثروة السيادية في البلاد، بالإضافة إلى مساعدة الدولة في تحقيق الأمن الغذائي. وتأكيداً على التزامها تجاه المنطقة؛ أعلن جهاز قطر للاستثمار في مايو/أيار 2021، عن خطط لإنشاء صندوق في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، للتركيز على مشاريع البنية التحتية والطاقة المتجددة التي تبلغ قيمتها حوالي ملياري دولار (Mieu, 2021). وجاء هذا الاستثمار على خلفية العديد من التطورات الأخرى، بما في ذلك حصة الخطوط الجوية القطرية، البالغة ستين في المئة في مطار كيغالي الجديد في رواندا، اعتباراً من عام 2019 (Uwiringiyimana, 2019)، واستثمارات بقيمة 200 مليون دولار من جهاز قطر للاستثمار إلى شركة الاتصالات العملاقة "أيرتيل أفريقيا"، اعتباراً من عام 2021 (Kene-Okafor, 2021)، والتقدم نحو تركيب محطة للغاز الطبيعي المسال في جنوب أفريقيا (International Finance, 2019).

وبالإضافة إلى الاستثمارات، ساهم صندوق قطر للتنمية بمنحٍ وقروضٍ للعديد من دول شرق أفريقيا بلغت أكثر من أربعة مليارات دولار بين عامي 2011 و 2019 (al-Khater in Fenton-Harvey, 2019). كما قدمت قطر من خلال جمعية الهلال الأحمر القطري مساعدات للسودان في أعقاب الفيضانات في عام 2020 (Relief Web, 2020)، بالإضافة إلى استثمار 500 مليون دولار في عام 2018 في القطاعين الزراعي والغذائي في السودان من خلال شركة "حصاد" الغذائية التابعة لجهاز قطر للاستثمار (Dabanga Sudan, 2018).

غير أن بروز الصومال كمساحة للتنافس على النفوذ داخل دول مجلس التعاون الخليجي؛ قد أضّر في نهاية المطاف بالسلام والاستقرار، حيث تدعم الإمارات العربية المتحدة حكومات الولايات الفيدرالية؛ أرض الصومال وبونتلاند وجوبالاند منذ عام 2017، في حين تدعم قطر وتركيا الحكومة المركزية في مقديشو، وهو انقسام تفاقم خلال الحصار الإماراتي لقطر بين عامي 2017 و 2021. وتبعت الاستثمارات الإماراتية والقطرية في الصومال هذا الصدد، ما زاد من ترسيخ انقسامهما من الناحيتين السياسية والاقتصادية (Freer, 2021). وقد ثبت أن هذا الاتجاه يضر بالسلام والاستقرار، حيث إن تمويل الجهات الفاعلة غير الحكومية يثير تساؤلات حول أحقية السلطة. ففي الصومال تميل أبوظبي إلى التعامل مع أرض الصومال وبونتلاند مباشرة لإضعاف الحكومة المركزية في مقديشو، التي لديها علاقات وثيقة مع قطر (Fenton-Harvey, 2019). وقد أدت هذه التحركات إلى تفاقم التوترات القائمة مسبقاً بين المركز والأطراف (Mahmood, 2020). في الواقع، تجاوزت موانئ دبي العالمية الحكومة المركزية الصومالية لتوقيع اتفاق مع أرض الصومال شبه المستقلة لتطوير ميناء بربرة، بموجب صفقة بقيمة 442 مليون دولار، حاولت حكومة مقديشو المركزية عرقلتها (Butt, 2021). وعلى حد تعبير المتحدثة الرسمية باسم وزارة الخارجية القطرية، لولوة الخاطر: "أما بالنسبة للصومال على وجه الخصوص، فإننا نؤكد من جديد التزام قطر بدعم الدولة، وهي تعمل بلا كلل لتحقيق آمال شعوبها وتطلعاتهم، وتطلع إلى مواصلة التعاون وتعميقه في مجالات التجارة والتنمية وغيرها من القطاعات" (al-Khater in Fenton-Harvey, 2019).

وبشكل أكثر إيجابية، في عام 2018، ساعدت الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية في التوصل إلى اتفاقات سلام بين إثيوبيا وإريتريا من خلال الدبلوماسية المكوكية والدعم الاقتصادي اللاحق لإثيوبيا. ولطالما شاركت الإمارات العربية المتحدة في إريتريا، التي كانت معزولة دبلوماسياً في المنطقة، حتى إنها أنشأت قاعدة عسكرية هناك للمساعدة في حربها في اليمن (Fick and Cornwall, 2018). ومما يوضح مرة أخرى أهمية "دبلوماسية دفتر الشيكات"؛ أن ولي العهد الأمير محمد بن زايد أودع مليار دولار في البنك المركزي الإثيوبي بعد التوصل إلى تقارب مع إريتريا، كما منح الرئيس الإثيوبي أسياس أفورقي ورئيس الوزراء أبي أحمد وسام زايد، وهو أعلى تكريم مدني في الدولة (Mahmood, 2020). وبدأت المصالحة مدفوعة في المقام الأول بالتفكير التكتيكي. في الواقع،

إن المصالحة بين إثيوبيا وإريتريا توفر للإمارات العربية المتحدة فرصة لتقليل المعارضة لمنشأتها العسكرية الحالية في منطقة عصب بإريتريا، من خلال الحد من رفض الجهات الفاعلة في القرن الأفريقي مثل إثيوبيا، ولأن رفع عقوبات الأمم المتحدة عن إريتريا يزيل العقبات أمام الدعم المالي والعسكري لها، كما أنه يوفر فرصاً اقتصادية محتملة لربط الموانئ الإريتيرية بإثيوبيا، أكبر بلد غير ساحلي في العالم من حيث عدد السكان، على الرغم من أنه لم يتحقق سوى القليل من النشاط الملموس حتى الآن (المرجع نفسه).

واعتباراً من عام 2018، اقترحت الإمارات العربية المتحدة مد خط لأنابيب النفط بين إثيوبيا وإريتريا ومخصصات بقيمة 200 مليون دولار للقطاع الزراعي السوداني، ما سيوسع بصمتها الاقتصادية (Obulutsa and Fick, 2021).

واعتباراً من عام 2020، أنشأت الإمارات العربية المتحدة قواعد عسكرية في جيبوتي وإريتريا وأرض الصومال وجزيرة سقطرى، وكانت قاعدة "عصب" في إريتريا مفيدة في حرب اليمن، ولكن تم تفكيكها في فبراير/شباط 2021. أخيراً، "إن نشر هذه القوة الصلبة يعرض البلاد لمخاطر أكثر مما يرغب الإماراتيون الآن في تحمّله" (Gambrell, 2021). ونتوقع تخفيضات مماثلة في الاستثمارات العسكرية الإماراتية في جميع أنحاء القرن الأفريقي، وربما تدخلاً أقل في السياسة الأفريقية الداخلية.

لعل أفضل مثال على الاعتدال الإماراتي في مشاركتها في أفريقيا هو السودان، حيث كان دعم الإمارات العربية المتحدة للمجلس العسكري الانتقالي إلى جانب المملكة العربية السعودية بعد الإطاحة بالزعيم الإسلامي عمر البشير في عام 2019؛ مدفوعاً بمخاوف من الإسلاميين، ورغبة في إبقاء القوات السودانية في اليمن، واحتواء امتداد الحركات الشعبية (Mahmood, 2020). ويتفق معظم المحللين على أن "الدعم المتمثل بتقديم المساعدات الاقتصادية للمجلس العسكري الانتقالي كان أقل تركيزاً على حل النزاعات، وأكثر إنساناً لجانب واحد. ومع ذلك، فإن مشاركة الدول الغربية مثل الولايات المتحدة، وردود الفعل الشعبية في أعقاب الفض العنيف للاعتصام الاحتجاجي؛ لعبت في نهاية المطاف دوراً في المساعدة على تخفيف هذا السلوك لصالح نتيجة أكثر توازناً" (المرجع نفسه). ويوضح لنا المثال السوداني مرة أخرى، استخدام "دبلوماسية دفتر الشيكات" وعيوبها الخاصة، فضلاً عن الطرق التي أثّرت بها أزمة مجلس التعاون الخليجي على قرارات السياسة الخارجية في الخارج.

يركز إنشاء المملكة العربية السعودية لتحالف البحر الأحمر في عام 2020، على الأمن البحري وعلى استبعاد قطر وتركيا بشكل خاص، ما يشير إلى الرغبة في الحفاظ على الانفصال عن هذه الدول ومصالحها. كما أنه يثير تساؤلات حول مدى كون الدافع إلى زيادة المشاركة في أفريقيا هو في الواقع تحقيق السلام والاستقرار البحريين أم إبرازاً للسلطة. فبعد مرور أكثر من عام على انتهاء أزمة دول مجلس التعاون الخليجي؛ لم تتم دعوة قطر بعد للانضمام إلى الحلف، ما يشير إلى أن المنافسة قد تستمر.

ومن الجدير بالذكر، أن التوغلات القطرية والإماراتية في القرن الأفريقي لم تتوافق دائماً مع المصالح الإقليمية، حتى عندما دخلت في صراعات مع الهدف المعلن لحلها. في الواقع،

في بعض الأحيان كان هناك توتر في نهج الجهات الفاعلة الشرق أوسطية ومؤسسات مثل الاتحاد الأفريقي، الذي وضع تركيزاً أقوى على التعددية وإضفاء الطابع المؤسسي والقيم الديمقراطية. وكان هذا التوتر واضحاً من خلال الدعم الذي قدمته الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية للجيش في الفترة الأولى من المرحلة الانتقالية في السودان (المرجع نفسه).

عندما يتعلق الأمر بالمواقف المعيارية بشأن السياسة الأفريقية؛ لا تتطلع الإمارات العربية المتحدة ولا قطر إلى تعزيز الديمقراطية، وبهذا المعنى يمكن أن تشبه مشاركتها المشاركة الصينية في المنطقة في الآونة الأخيرة، التي تركز على المكاسب الاقتصادية قبل كل شيء. ونتيجة لذلك، من المتوقع أن نرى استمرار استخدام "دبلوماسية دفتر الشيكات" في أفريقيا، وتركيزاً أقل على الموقف الإيديولوجي للحلفاء في تلك المنطقة.

دراسة حالة: المشاركة في الشرق الأوسط والمنافسة الإيديولوجية منذ الربيع العربي

عندما ظهرت حركات الاحتجاج المؤيدة للديمقراطية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في نهاية عام 2010، واكتسبت زخماً في عام 2011؛ انخرطت قطر والإمارات العربية المتحدة في محاولة لوقف موجة عدم الاستقرار الإقليمي، مع تحوّل الأوضاع في ليبيا وسوريا واليمن إلى حرب أهلية. كما كانت لديهما مصلحة راسخة في ضمان عدم ظهور مثل هذه الاحتجاجات المماثلة لديهما. في هذه الحال، كانت الشرعية السياسية المحلية على المحك بالنسبة لهذين البلدين، ودخلت المنافسة الإيديولوجية حيز التنفيذ، وإن كانت أقل تأثيراً في الحالات الأفريقية.

بدأت قطر جهود الوساطة بهدف الإبقاء على العلاقات عبر الحدود الإيديولوجية، والحفاظ على العلاقات مع كل من إيران وإسرائيل في بداية القرن الحالي على سبيل المثال. وفي أعقاب الربيع العربي، اعتبر أن هذا الموقف قد اتخذ منعطفاً إيديولوجياً، مع اتهامات لقطر بأنها اتخذت قرارات بشأن الأحزاب التي يجب دعمها في الشرق الأوسط بناءً على صلاتها بالأحزاب الإسلامية.

في جميع المقابلات التي أجريت مع المسؤولين القطريين في السنوات التسع الماضية، لم يقدم أي منهم أي ادعاءات بالتقارب الإيديولوجي الذي حفز قرارات السياسة الخارجية القطرية بعد الربيع العربي. وبدلاً من ذلك، يبدو أن هذه القرارات قد اتخذت عموماً بسبب الآتي: (أ) الروابط الشخصية القائمة، ما يعكس الافتقار إلى إضفاء الطابع المؤسسي في هذا المجال واستمرارية بروز العلاقات الشخصية. (ب) كونها وسيلة لتمييز نفسها عن أقوى جيرانها، المملكة العربية السعودية، التي سارعت إلى الوقوف ضد الاحتجاجات المؤيدة للديمقراطية في الشرق الأوسط. وكما قال أحد مستشاري الشيخ تميم للباحثة:

شعرت قطر بأنها مستضعفة في النظام العربي الذي تهيمن عليه تقليدياً سوريا والمملكة العربية السعودية وإيران. شعر السعوديون أن حمد [بن خليفة آل ثاني، الأمير بين عامي 1995 و 2013] كان يرفض أبوتهم... إنه الزعيم العربي الوحيد الذي نظر إلى الرأي العام العربي. لقد رأى أن الإسلاميين هم الأكثر شعبية، لذلك دعمهم. كما دعم العديد من الليبراليين والعلمانيين أيضاً. تم استقبال العديد من قادة المعارضة العلمانيين من قبل قطر" (ملاحظات من مقابلة). وأشار شخص آخر أجريت معه مقابلة إلى استعداد قطر للتفاوض مع "حزب الله" وإيران كدليل على تعدديتها المتجذرة (ملاحظات من مقابلة).

كما افترض آخر أن قطر تدعم الأحزاب الإسلامية كوسيلة "لتخفيف الانتقادات بأنها موالية للولايات المتحدة (ملاحظات من مقابلة). وهكذا، يبدو أن انخراط قطر مع الإسلاميين بعد الربيع العربي كان جزءاً من جهود أوسع لتغيير سياستها الخارجية لتميز نفسها عن جيرانها، والانخراط مع الرأي العام العربي وممارسة الاستقلال عن حليفها الأمريكية الوثيقة.

برزت ثلاث دول كساحات معركة للصراع الإيديولوجي بين قطر والإمارات العربية المتحدة بعد الربيع العربي، هي ليبيا واليمن وسوريا. وحين تكوّن تحالف دولي في البداية للإطاحة بمعمر القذافي من السلطة في ليبيا في فبراير/شباط 2011؛ أصبحت البلاد منذ ذلك الوقت ساحة معركة لقطر والإمارات العربية المتحدة. وفي المراحل الأولية من الصراع كانت قطر نشطة بشكل خاص في دعم قوات المتمردين، مستخدمة رجل الدين علي الصلاحي، الذي تم نفيه إلى قطر باعتباره "القناة الرئيسية لتوجيه الأموال والأسلحة إلى الجماعات الإسلامية في بنغازي" (Roberts, 2019, p. 3). وفي الوقت نفسه، قدمت الإمارات العربية المتحدة الدعم المادي للضابط العسكري خليفة حفتر، ما أثار حفيظة الأمم المتحدة التي كانت تدير عملية صنع السلام. غير أن الإمارات العربية المتحدة، اعتباراً من يناير/كانون الثاني 2021، وافقت على التعاون مع عملية الأمم المتحدة، وتقليص دعمها لحفتر، ما يشير إلى اتجاه نحو الانسحاب العسكري الإماراتي، ونحو مغامرة أخف لقطر في سياستها الخارجية (الجزيرة، 2021).

أما في اليمن؛ فقد اجتمع مجلس التعاون الخليجي في البداية لتسهيل انتقال السلطة بعيداً عن الرئيس علي عبد الله صالح في عام 2011، إلى عبد ربه منصور هادي، وهي حال نادرة من التعاون بين دول مجلس التعاون الخليجي في مجال صنع السلام، نوقشت بمزيد من التفصيل في الورقة الخاصة بالمؤسسات الدولية. غير أنه عندما بدأ الرئيس هادي بعد سنوات يفقد سلطته وأراضيه لصالح المتمردين الحوثيين؛ شن تحالف بقيادة المملكة العربية السعودية حملة من العقوبات الاقتصادية والغارات الجوية المستهدفة ضد المتمردين الحوثيين بمساعدة الولايات المتحدة، وبقوات قُدّمتها البحرين والكويت وقطر والإمارات العربية المتحدة ومصر والمغرب والأردن والسودان. ولم يشارك مجلس التعاون الخليجي في عملية الوساطة منذ ذلك الوقت، على الرغم من فشل العديد من جهود الأمم المتحدة للتوسط.

وتُظهر التجربة السورية منذ اندلاع الحرب الأهلية في عام 2011، المزالق المحتملة الآتية: (أ) "دبلوماسية دفتر الشيكات". (ب) الافتقار إلى منهج منظم للمشاركة في صنع السلام بعد الربيع العربي. في الواقع، على الرغم من عدم إطلاق إستراتيجية طويلة الأمد أو استضافة محادثات وساطة؛ فقد أُنْهت قطر بإنفاق ملايين الدولارات لدعم جماعات مثل "جبهة النصرة" (Norfolk, 2021)، حيث دعمت إلى جانب تركيا بين عامي 2011 و 2013، ميليشيات تمتد من "الجيش السوري الحر" إلى الجماعات الإسلامية مثل "جبهة النصرة" (Roberts, 2019, p. 4). كما أُنْهت المملكة العربية السعودية أيضاً بتمويل عدد من الجماعات في سوريا، ما زاد من تأجيج الصراع. وخلال العام الماضي تولت الإمارات العربية المتحدة مهمة تسهيل التطبيع مع نظام الأسد كوسيلة للوصول إلى الاستقرار على المدى الطويل.

النتائج: صنع السلام وتعزيزه بوصفه سياسة في الحكم

على عكس أوائل القرن الحالي، من المستحيل التحدّث عن صنع السلام وتعزيزه في الشرق الأوسط اليوم دون ذكر قطر والإمارات العربية المتحدة، ما قد يشير إلى نجاح جهودهما العلنية المضنية لتعزيز العمليات في هذا المجال. وكما قال أحد الأكاديميين العاملين في الدوحة: "لقد جعل القطريون أمنهم مهماً للجميع، من خلال مشاركتهم الفعالة" (ملاحظات من مقابلة). وقد زادت قطر والإمارات العربية المتحدة، كدولتين صغيرتين، من أهميتهما على الصعيد الدولي، وروجتا لبلديهما من خلال مشاركتهما في الصراعات الإقليمية، وهو اتجاه من المرجح أن يستمر بالنظر إلى الديناميكيات الجيوسياسية.

ومن المرجح أن يستمر هذا التنوع في المشاركة في صنع السلام بعيداً عن الشرق الأوسط، كما يتضح من المشاركة الإماراتية في وقف إطلاق النار بين الهند وباكستان في مارس/آذار 2021، والمشاركة القطرية في عمليات الإجلاء من

أفغانستان. ولا تزال هناك مسألة تطرح حول مدى نجاح (أ) "دبلوماسية دفتر الشيكات"، و(ب) كفاءة الحكم من خلال السياسة الخارجية، لأن هذه السياسة لم تستخدم إلا لفترة قصيرة نسبياً.

وثمة مسألة أخرى مثيرة للقلق، هي الافتقار العام إلى المنهجية، والنهج القائم على المعرفة إزاء الوساطة في النزاعات. وكما أوضح أحد الأشخاص الذين أجريت معهم مقابلة، على الرغم من مرور أكثر من عقد من الخبرة في هذا المجال، فإنه "لا يبدو أن القطريين لديهم نهج منتظم، لكنه يعتمد على الفرص... بالكاد يتم توثيق العمليات، ولا يتم تسجيل الأحداث، وهناك قليل من البيروقراطية. إن النظام القائم على الشخصية، يمنح القطريين المرونة، ولكن ثمة قاعدة معرفية قليلة، والقاعدة الدبلوماسية صغيرة ولا تمتلك مهارات" (ملاحظات من مقابلة).

ومع ذلك، فإن المشاركة المستمرة مع القطريين والإماراتيين بشأن الجهود التي يتوافق عليها "مكتب الشؤون الخارجية والكمونولث والتنمية" مع المصالح المحلية؛ يمكن أن تساعد في تعزيز القدرات المحلية وبناء شبكات وسمعة للمملكة المتحدة في الشرق الأوسط، وربما في مناطق من أفريقيا تزداد فيها مشاركة هاتين الدولتين.

المراجع

Al Jazeera, 2021. 'UAE Ready to Cooperate with UN, New US Administration on Libya', *Al Jazeera*, 30 January. Available at: <https://www.aljazeera.com/news/2021/1/30/uae-ready-to-cooperate-with-un-new-us-administration-on-libya>

Article 7, Qatar's Constitution of 2003. Available at: https://www.constituteproject.org/constitution/Qatar_2003.pdf?lang=en

Article 12, United Arab Emirates's Constitution of 1971 with Amendments through 2004. Available at: https://www.constituteproject.org/constitution/United_Arab_Emirates_2004.pdf

Author's interview with Emirati think tank academic and member of Ministry of Foreign Affairs, 7 December 2021.

Author's interviews, December 2021 and January 2022.

Author's telephone interviews with members of the Ministry of Foreign Affairs, 8 December 2021.

Barakat, Sultan, 2014. 'Qatari Mediation: Between Ambition and Achievement', *Brookings Doha Center*, Analysis Paper 12, pp. 1-40.

BBC News, 2017. 'What is Behind Tension Between Eritrea and Djibouti?', *BBC News*, 20 June. Available at: <https://www.bbc.com/news/world-africa-40340210>

Butt, Usman, 2021. 'UAE: The Scramble for the Horn of Africa', *Middle East Monitor*, 31 January. Available at: <https://www.middleeastmonitor.com/20210131-uae-the-scramble-for-the-horn-of-africa/>

Carvalho Pinto, Vania, 2014. 'From "Follower" to "Role Model": The Transformation of the UAE's International Self-Image', *Journal of Arabian Studies*, vol. 4, no. 2, pp. 231-243.

Dabanga Sudan, 2018. 'Qatar to Invest in Sudan Agriculture', *Dabanga Sudan*, 2 July. Available at: <https://www.dabangasudan.org/en/all-news/article/qatar-to-invest-in-sudan-agriculture>

Fenton-Harvey, Jonathan, 2019. 'Qatar Seeks Increasing Development Projects in Africa', *Al-Monitor*, 5 September. Available at: <https://www.al-monitor.com/originals/2019/09/qatar-support-projects-africa-somalia.html>

Fick, Maggie and Cornwall, Alexander, 2018. 'In Peace Between Ethiopia and Eritrea, UAE Lends a Helping Hand', *Reuters*, 8 August. Available at: <https://www.reuters.com/article/us-ethiopia-eritrea-emirates-insight/in-peace-between-ethiopia-and-eritrea-uae-lends-a-helping-hand-idUSKBN1KT1QX>

Gambrell, Jon, 2021. 'UAE Dismantles Eritrea Base as It Pulls Back After Yemen War', *AP*, 18 February. Available at: <https://apnews.com/article/eritrea-dubai-only-on-ap-united-ar-ab-emirates-east-africa-088f41c7d54d6a397398b2a825f5e45a>

Freer, Courtney, 2021. 'Qatar-UAE as Rivals in the Horn of Africa', *Near East Policy Forum*, 15 July. Available at: <https://nepf.org.au/index.php/the-future-of-the-qatar-uae-rivalry-in-the-horn-of-africa-after-al-ula/>

Hammond, Andrew, 2013. 'Arab Awakening: Qatar's Controversial Alliance with Arab Islamists', *Open Democracy*, 25 April. Available at: <https://www.opendemocracy.net/en/north-africa-west-asia-qatars-controversial-alliance-with-arab-islamists/>

Harpviken, Kristian Berg and Barakat, Sultan, 2017. 'Comparing Qatari and Norwegian Models of Small State Conflict Mediation', Report from an Expert Workshop, *Peace Research Institute Oslo (PRIO)*, 9-10 May, pp. 1-12.

Ibish, Hussein, 2021. 'UAE Project To Broker India-Pak Peace Is Its Most Ambitious Ever', *Bloomberg*, 29 March. Available at: <https://www.ndtv.com/opinion/how-uae-is-trying-to-broker-peace-between-india-and-pakistan-2401492>

International Crisis Group, 2018. 'The United Arab Emirates in the Horn of Africa', *International Crisis Group*, Briefing no. 65, 6 November. Available at: <https://www.crisisgroup.org/middle-east-north-africa/gulf-and-arabian-peninsula/united-arab-emirates/b65-united-arab-emirates-horn-africa>

International Finance, 2019. 'Qatar May Build LNG Terminal in South Africa', *International Finance*, 26 September. Available at: <https://internationalfinance.com/qatar-may-build-lng-terminal-south-africa/>

Interview notes

Kamrava, Mehran, 2011. 'Mediation and Qatari Foreign Policy', *Middle East Journal*, vol. 65, no. 4, pp. 539-556.

Karimi, Nasser and Gambrell, Jon, 2021. 'Top UAE Adviser Makes Rare Trip to Iran Amid Nuclear Talks', *AP*, 6 December. Available at: <https://apnews.com/article/middle-east-iran-israel-dubai-united-arab-emirates-509050c8e4cf18b02dfda9c9b9bd3f5e>

Kene-Okafor, Tage, 2021. 'Airtel Africa Gets an Extra \$200M for Its Mobile Money Business from QIA', *Tech Crunch*, 30 July. Available at: <https://techcrunch.com/2021/07/30/airtel-africa-gets-an-extra-200m-for-its-mobile-money-business-from-qia/>

Khaleej Times, 2021. 'UAE Affirms Commitment to Advancing Technologies for Peace and Security at UN', *Khaleej Times*, 20 August. Available at: <https://www.khaleejtimes.com/uae/uae-affirms-commitment-to-advancing-technologies-for-peace-and-security-at-un>

Mahmood, Omar S., 2020. 'Engagement in the Horn of Africa: Has the Involvement of Saudi Arabia, the UAE, Qatar and Turkey Helped or Hurt East Africa?', *United States Institute of Peace*, 28 January. Available at: <https://www.usip.org/publications/2020/01/middle-east-compliated-engagement-horn-africa>

Mbah, Fidelis, 2018. 'Eritrea Consolidates Horn of Africa Peace', *Al Jazeera*, 11 September. Available at: <https://www.aljazeera.com/news/2018/9/11/eritrea-consolidates-horn-of-africa-peace>

Mieu, Baudelaire, 2021. 'Qatar to Launch \$2bn Infrastructure Fund for SSA', *The Africa Report*, 14 May 2021. Available at: <https://www.theafricareport.com/88621/qatar-to-launch-2bn-fund-for-ssa-ouattara-tapped-to-lead-it/>

Norfolk, Andrew, 2021. 'Qatar "Funnelled Millions of Dollars to Nusra Front Terrorists in Syria"', *The Times*, 4 June. Available at: <https://www.thetimes.co.uk/article/qatar-funnelled-millions-of-dollars-to-nusra-front-terrorists-in-syria-x5rnbsr3l>

Obulutsa, George and Fick, Maggie, 2021. 'UAE Plans Oil Pipeline from Ethiopia to Eritrea in Latest Horn of Africa Move', *Reuters*, 10 August. Available at: <https://www.reuters.com/article/us-ethiopia-eritra-pipeline/uae-plans-oil-pipeline-from-ethiopia-to-eritrea-in-latest-horn-of-africa-move-idUSKBN1KV0VS>

Qatar Computing Research Institute, 2019. 'QCRI and UN Join Forces to Harness New Technologies for Peace', *Qatar Computing Research Institute*, 14 December. Available at: <https://www.hbku.edu.qa/en/news/qcri-technologies-peace>

Relief Web, 2020. 'QRCS Delivers Medical, Food Aid to Sudan Flood-Affected Communities', *Relief Web*, 12 September. Available at: <https://reliefweb.int/report/sudan/qrcs-delivers-medical-food-aid-sudan-flood-affected-communities-enar>

Reuters, 2021. 'UAE Foreign Minister Meets Assad, Most Senior Emirati Visit to Syria Since War Began', *Reuters*, 9 November. Available at: <https://www.reuters.com/world/middle-east/uae-foreign-minister-arrives-damascus-visit-lebanese-media-reports-2021-11-09/>

Roberts, David B., 2020. 'Ontological Security and the Gulf Crisis', *Journal of Arabian Studies*, vol. 10, no. 2, pp. 221-237.

Roberts, David B., 2019. 'Reflecting on Qatar's "Islamist" Soft Power', *Brookings Institution Policy Brief*, April, pp. 1-13. Available at: https://www.brookings.edu/wp-content/uploads/2019/04/FP_20190703_qatar_roberts.pdf

Uwiringiyimana, Clement, 2019. 'Qatar Airways to Take 60% Stake in New Rwandan International Airport', *Reuters*, 2 December. Available at: <https://www.reuters.com/article/us-rwanda-qatar-airport/qatar-airways-to-take-60-stake-in-new-rwandan-international-airport-idUSKBN1YD275>

Worth, Robert, 2008. 'Qatar, Playing All Sides, Is a Nonstop Mediator', *The New York Times*, 9 July. Available at: <https://www.nytimes.com/2008/07/09/world/middleeast/09qatar.html>

About PeaceRep

PeaceRep is a research consortium based at The University of Edinburgh. Our research is re-thinking peace and transition processes in the light of changing conflict dynamics, changing demands of inclusion, and changes in patterns of global intervention in conflict and peace/mediation/transition management processes.

PeaceRep: The Peace and Conflict Resolution Evidence Platform

PeaceRep.org | peacerep@ed.ac.uk | Twitter [@Peace_Rep_](https://twitter.com/Peace_Rep)

School of Law, University of Edinburgh, Old College, South Bridge, EH8 9YL

PeaceRep is funded by the Foreign, Commonwealth and Development Office (FCDO), UK

Our Partners: We work with a range of partners: **Austrian Study Centre for Peace and Conflict Resolution, Conciliation Resources, Edinburgh Centre for Constitutional Law, International IDEA, Keele University, LSE IDEAS, LSE Middle East Centre, Queens University Belfast, and University of St Andrews.**

مركز
الشرق الأوسط



مركز الشرق الأوسط
كلية لندن للاقتصاد و العلوم السياسية
المملكة المتحدة

@LSEMiddleEast 

@lsemiddleeastcentre 

lse.middleeast 

lse.ac.uk/mec 